RAPPORT D'OBSERVATION
AFFAIRE 32
CHAMBRE CRIMINELLE SPÉCIALISÉE À Tunis
Audience N°1

انعقدت يوم 11 جويلية 2021 جلسة استماع عدد 1 لملف انقلاب 1962 أمام الدائرة الجنائية المتخصصة في العدالة الانتقالية بالمحكمة الابتدائية بتونس 1.

وقد حضر بالجلسة ممثل عن محامون بلا حدود بصفته ملاحظ وقد تمكن من الدخول لقاعة المحاكمة دون عراقيل

انطلقت الدائرة المتخصصة بالمحكمة الابتدائية بتونس في النظر في مجموعة هامة من الملفات منها ملف اليوسفيين، ملف جبريل النقاش، زهير اليحياوي، ملفات أملاك البايات وملف اليسار التونس بجلسة 2019/7/11

المكان: المحكمة الابتدائية تونس 1	
توقيت انطلاق الجلسة: 9:40	توقيت رفع الجلسة: 11:37
رقم القضية (حسب الدائرة):32	
قائمة المنسوب إليهم الانتهاك:	
• زين العابدين بن علي • محسن الصغير • عبد القادر طبقى • عبد السلام درغوث • أحمد وحادة • حسين بن الكيلاني • عمر • الحبيب زرقة • بالقاسم الدغبالي • بوزيان الحكيمي • منجي قريمش • محمد الورغي • نجيب فريعة • عامر دريدي • كمال عزوز • محمد بناس • الصادق الزنايدي	
القائمين بالحق الشخصي:	
الإتحاد العام التونسي للشغل سعيد القافي محمد الناصر ومجموعة أخرى من المتضررين	

الوقائع:
أحداث الخميس الأسود يوم الإضراب العام بتاريخ 1978/1/26 وأحداث مداهمة مقر الإتحاد من قبل مليشيات الصياح وقوات الأمن
التهم حسب النص القانوني وعلى معنى المجلة الجزائية:
القتل العمد مع سابقية القصد محاولة القتل عمد مع سابقيه القصد المشاركة في القتل العمد

تمشي الجلسة:

المناخ العام للمحاكمة:

غياب ممثلي الإتحاد التونسي للشغل وقاعة خالية باستثناء بعض الصحفيين وممثلي المجتمع المدني. لا وجود لمحامي الضحايا أو المنسوب إليهم الانتهاك رغم أهمية القضية
تم المناداة على الملف على الساعة 9 و40دق
حضر ورثة سعيد القافي وهو ابنه عبد القادر حيث عبر عن استعداده للإدلاء بشهادته.
حيث أفاد أن والده قد توفي في 1979/1/9 وأنه تاريخ اعتقاله في جانفي 1978 كان سنه 9 سنوات.
وحول واقعة اعتقاله أفاد أن والده قد تم إيقافه بتاريخ 1978/1/25 بمقر الإتحاد وتم إحالته بمقر أمن الدولة الموجودة بمبنى وزارة الداخلية ثم تم سجنه في أفريل 1978 بسجن 9 أفريل.
حول علاقة الضحية بالاتحاد لاحظ الابن أن والده قد تفرغ للعمل النقابي حيث كان يشغل خطة كاتب عام الجامعة العامة للسياحة وهو ما جعله كثير الغياب عن عائلته خاصة خلال الفترة السابقة للإضراب خاصة مع تأزم العلاقة بين الإتحاد وبورقيبة.
وبسؤاله عن ملابسات إيقاف والده أفاد أنه صبيحة 1978/1/25 غادر والده المنزل العائلي باتجاه مقر الإتحاد وانقطعت أخبار والده لأيام ليتم إعلامهم فيما بعد أنه تم اعتقاله بمقر الإتحاد صحبة مجموعة من النقابيين.
حول ظروف اعتقاله وسجنه لاحظ الابن أن والده كان يتمتع بصحة جيدة وأنه أثناء اعتقال والده بمقر أمن الدولة فإنه كان يتعرض يوميا للتعذيب.
وأفاد أنه خلال زيارته في سجن 9 أفريل مع مجموعة من النقابيين لاحظ تدهور صحة والده وأن هذا الأخير رفض مقابلتهم.
بعد صدور حكم بالإدانة عن محكمة أمن الدولة مع الإسعاف بتأجيل التنفيذ في سبتمبر 1978 تم إطلاق سراح والده ليتم نقله مباشرة لمستشفى أريانة للعلاج في قسم الأمراض الصدرية.
ولاحظ الابن أن والده لم يروي وقائع وتفاصيل اعتقاله وتعذيبه وإنما قد ترك رسالة لابنته وطلب منها توجيهها للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان.
كما لاحظ الابن أن منزلهم كان دائما تحت الرقابة الأمنية وأنه بعد وفاة والدهم تحصلت العائلة من الإتحاد إعانة شهرية قدرها 150د باعتبار أن والده كان السند الوحيد للعائلة ولاحظ الابن أنهم لم يقوموا بأي إجراء قانوني باستثناء إيداع شكاية لدى هيئة الحقيقة والكرامة.
وأضاف أن نقابة العامة للسياحة قد أعدت وثائقي حول والده وأنه تم إيداع قرص ليزر لدى الهيئة.
وطلب من المحكمة معرفة الحقيقة ومؤاخذة كل من ثبتت إدانته.
ثم تقدم الضحية محمد الناصر ليدلي بشهادته وأعلم الأستاذ بن عمر نيابته وطلب التأخير للقيام بإجراءات القيام بالحق الشخصي.

أفاد أنه أثناء أحداث جانفي 1978، أنه كان أعزب ويقطن مع والديه بجهة نعسان وكان يعمل بمجمع **cimed** منذ سنة 1974 بجبل الجلود ولاحظ أنه انخراطه كنقابي صلب نقابة المجمع وكان ناشطا ومساهما في تحضير الإضراب العام.
وعن دور الإتحاد خلال أزمة سنة 1978 لاحظ أن الإتحاد لم يدعو يوما إلا التخريب والنهب مثلما راج وقتها وإنما بتعليمات مباشرة من الأمين العام للاتحاد الحبيب عاشور الذي دعي النقابيين إلى تنظيم مسيرات سلمية وتوزيع مناشير.
وفي الليلة الفاصلة بين 25 و26 جانفي 1978 تم دعوته من قبل الأمين العام للإتحاد للحضور بمقر الإتحاد ليقوم بحراسته صحبة مجموعة من قيادي الإتحاد والنقابيين خاصة أنه بلغهم أن مليشيات الصياح كان تخطط للهجوم على مقر الإتحاد.
وأفاد أنهم كانوا مجموعة متكونة من 40 نفرا يذكر منهم الحبيب عاشور واسماعيل السحباني وتمت محاصرتهم من قوات الأمن والمليشيات الصياح ووقع مداهمة المقر واعتقال معظم الموجودين من بينهم الأمين العام.
وأضاف أنه تمكن من الهروب ليتم اعتقاله لاحقا بمقر عمله من قبل أعوان الأمن وتم لإيداعه ببوشوشة ويتم سماعه من قبل أعوان أمن الدولة بالليل (استمر البحث 10 أيام) الذين حاولوا خلال سماعهم لانتزاع اعترافات بأنهم كانوا يخططون ويقومون بأعمال تخريبية من كسر وحرق للملك العام والخاص وقد نفى كل ما حاولوا أن ينسبوه إليه.
وعند دعوته لإمضاء محاضر البحث لاحظ أنها تتنافى مع أقواله وعند رفضه للإمضاء تم إرغامه على ذلك بشتى أنواع التعذيب.
تحدث الضحية عن التعذيب الذي تعرض إليه صحبة مجموعة النقابيين وروى أنهم كانوا يتعرضون لشتى أنواع التعذيب من الإهانة إلى الضرب بالعصي والأسواط على مختلف الجسم وخاصة الظهر
وأضاف أنه لا يتذكر الأشخاص الذين قاموا بتعذيبه وإنما يتذكر الشخص الذي كان يأمر بذلك وهو أحمد وحادة.
قضى الضحية مدة شهرين ونصف ببوشوشة وتم بعد ذلك إصدار بطاقة إيداع بالسجن المدني ب9 أفريل من قبل قاضي التحقيق بالمحكمة الابتدائية بتونس حيث أشرف على أعمال التحقيق في الجرائم المنسوبة إليهم كتكوين شركة قصد الاعتداء على الأشخاص والأموال.
وقد قضى الضحية مدة 7 أشهر بالسجن المدني ليتم الإفراج عليه لاحقا بعد حفظ التهم الموجهة ضده.
عن ظروف سجنه بسجن 9 أفريل لاحظ أنه تم إيداعهم مع مساجين الحق العام وأن ظروف إقامتهم كانت صعبة لغياب المتابعة الطبية والنظافة مما جعلهم يقومون بإضراب جوع للمطالبة بتحسين ظروف اعتقالهم وقد ساندتهم في ذلك عديد المنظمات الحقوقية والنقابية الوطنية والدولية والتي قامت بالضغط لتحسن ظروف اعتقالهم وقد تم في النهاية الاستجابة لمعظم طلباتهم.
بعد مغادرته للسجن تم تجنيد الضحية إجباريا وبعد انتهاء الخدمة العسكرية سنة 1980 لم يلتحق بمكان عمله السابق باعتبار أن ابن بورقيبة كان شريكا في المجمع وانه رفض إرجاعهم للعمل.
تحصل إثر ذلك على رسالة انتداب ممضاة من الحبيب بورقيبة شخصيا ليتم انتدابه كعون نظافة ببلدية تونس أين عمل إلى تاريخ إحالته على التقاعد هو ومجموعة من النقابيين.
وأضاف أنه بعد الإفراج على الحبيب عاشور قام هذا الأخير بالتدخل لدى الحبيب بورقيبة لتحسين ظروف عمل النقابيين المنتدبين لدى بلدية تونس.
ولاحظ أنه تم تجميده في السلم الوظيفي وحرمانه من الترقيات باعتبار ماضيه النقابي وطلب من المحكمة كشف الحقيقة وتصحيح التاريخ وأنه ليس له مطالب أخرى باعتبار أنه حصل له الشرف أن ساهم ولو بجزء قليل في النضال النقابي خلال أزمة 1978 إلى جانب الأمين العام الحبيب عاشور.
وفوضت النيابة العمومية النظر وقرت المحكمة رفع الجلسة على الساعة 11:37

ملاحظات

غياب الإتحاد العام التونسي للشغل رغم أهمية الجلسة.